

وقت ممكن ، لرنع العلاقات القائمة بين البلدين الى مستوى جديد اعلى يتخذ صيغة تعاقدية » . ولم ترد اية اشارة في البيان المشترك الى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وذلك تقديرا ، على ما يبدو ، من قبل السوفيات لموقف العراق الرسمي الذي يرفض القرار . بدلا من ذلك جاء في البيان : « يرى الجانبان ان اقرار سلام وطيد وعادل في الشرق الاوسط لا يمكن الوصول اليه من دون تحرير كل الاراضي العربية المحتلة نتيجة سدوان اسرائيل الامبريالي ، ومن دون تأمين الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني . » ومن المحتل ان يتم توقيع معاهدة الصداقة والتعاون عند زيارة احد الزعماء السوفيات للعراق في نيسان القادم بمناسبة تدشين بدء انتاج النفط في حقل الرميلة الذي ساهم السوفيات في انشائه . وقد ترددت انباء عن امكان قيام سوريا بتوقيع معاهدة مماثلة مع الاتحاد السوفياتي . يبدو واضحا ان سياسة الانظمة العربية حيال النزاع في المنطقة تسير باتجاه التقارب والتوحيد حتى على صعيد المواقف المعلنة ، من خلال المزيد من الارتباط بالاتحاد السوفياتي وعلى اساس الالتفاف حول التفسير المصري - السوفياتي لمعنى الحل السلمي والقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

كذلك قام وفد حزبي وحكومي سوفياتي برئاسة النائب الاول لرئيس الوزراء ( وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ) بزيارة لسوريا بدعوة من قيادة حزب البعث في النصف الثاني من شباط ، ولا يستبعد ان يكون موضوع معاهدة الصداقة والتعاون التي ترددت ان سوريا قد توقعها مع الاتحاد السوفياتي قد بحث اثناء زيارة الوفد .

اما بالنسبة لمهمة يارينغ وتحركاته فلم تطرا اية تطورات هامة حقا عليها ولم تسفر الاتصالات التي اجراها عن اية نتائج واضحة او خطيرة حتى هذه الساعة . وكان اهم ما فعله يارينغ هو التشاور مع الامين العام الجديد لهيئة الامم - فالدهايم - حول عودة مهمته الى الحياة ومن ثم قيامه بزيارة مصر والاردن واسرائيل في النصف الثاني من شباط . وعلى ما يبدو قام يارينغ باستسراج السلطات المصرية حول رأيها في مقترحات جديدة ينوي ان يستأنف مهمته على اساسها ، وتردد انه اذا وافقت القاهرة على ما في جعبته فانه سيقوم

بزيارة اسرائيل . وصرح الدكتور مراد غالب ، وزير خارجية مصر ، بعد اجتماعه ببارينغ ان محادثتهما كانت « استكشافية » وتناولت تطورات العمل السياسي والدبلوماسي بالنسبة لمشكلة الشرق الاوسط . اما زيارة يارينغ لعمان فقد جاءت نتيجة لدعوة رسمية من الحكومة الاردنية وكان لها مغزى خاص اذ ان الوسيط الدولي كان قد امتنع عن زيارة الاردن طوال السنة الاخيرة من عمله مع انه زار كلا من مصر واسرائيل اكثر من مرة . وجاء هذا الامتناع مع تدهور العلاقات المصرية الاردنية وبروز فكرة التسوية الجزئية التي لم تكن السلطات الاردنية مرتاحة لها . وقد تم ابلاغ يارينغ في عمان معارضة الاردن لفكرة التسوية الجزئية واصاراه على الحل الشامل للنزاع على اساس تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وشدد يارينغ في تصريحاته على ان مساعيه الحالية ليست الا استمرارا لمهمته التي بدأت عام ١٩٦٧ مما يعني انه غير مهتم بقضية التسوية الجزئية باعتبارها مشروعا امريكيا بحث لا علاقة له به . كما اعلن انه سيحتفظ بمقره الدائم في نيغوسيا . استقبلت السلطات الاسرائيلية الوسيط الدولي استقبالا باردا ومهذبا . وترددت انباء موثوقة ان موقف اسرائيل من زيارة يارينغ قد تقرر بعد مشاورات مع الولايات المتحدة والاتفاق معها على ان التسوية الجزئية وحدها ممكن ان تنجح في اخراج ازمة الشرق الاوسط من المأزق الذي يسيطر عليها . كذلك شددت السلطات الاسرائيلية على ان يارينغ هو الذي طلب زيارة اسرائيل وليس العكس . ان محاولات امريكا واسرائيل لتفصيل مهمة يارينغ ( التي تريد القاهرة انجاحها على اساس القرار الاخير للجمعية العامة ) اصبحت واضحة تماما . وذكرت بعض المصادر المطلعة ان يارينغ قد يعرض على اسرائيل صيغة جديدة للتسوية تستند الى النتائج التي توصلت اليها محادثات الزعماء الاسرائيليين مع بعثة حكماء افريقيا ( أي الرؤساء الافريقيين الذي قاموا بمهمة سلام في المنطقة في اواخر السنة الماضية ) . كما اوضحت المصادر الاسرائيلية ان الحكومة لن تغير موقفها الاساسي السلبي من مذكرة يارينغ المؤرخة في ٨ شباط ١٩٧١ والتي طلبت من اسرائيل الالتزام بالانسحاب الى حدود مصر الدولية مع فلسطين ايام الانتداب . ويبدو ان التصلب الاسرائيلي في